

اليمن دولة اتحادية

أقرت اللجنة الخاصة بتحديد الأقاليم في اجتماع الإثنين الماضي برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- الشكل النهائي للأقاليم دولة اليمن الاتحادية على أساس ستة أقاليم. وبعد حوارات وتقاشات في كيفية الصورة القانونية والنظامية من أجل قيام إدارة حديثة في الأقاليم تشرف عن قرب على قضايا التنمية والتطوير والنهوض والأمن والاستقرار.. تم التوافق وبأعلى درجة من التوافق والتقارب واعتماد الأسس العلمية لقيام الأقاليم الستة. الإقليم الأول المهرة وشبوة سقطرى ويسمى إقليم حضرموت وعاصمته المكلا، والإقليم الثاني الجوف مارب البيضاء، ويسمى إقليم سبأ وعاصمته مارب. الإقليم الثالث عدن أبين لحج الضالع ويسمى إقليم

عدن وعاصمته عدن. الإقليم الرابع تعز اب ويسمى الجند وعاصمته تعز. الإقليم الخامس صعدة صنعاء عمران ذمار ويسمى إقليم أزال وعاصمته صنعاء. الإقليم السادس الحديدة ريمة المحويت حجة ويسمى إقليم تهامة وعاصمته الحديدة. وأشاد الجميع بالجهود الحثيثة التي بذلت من أجل ترتيب و توصيف مستقبل جمهورية اليمن الاتحادية.. وبعد تقديم كافة الآراء والملاحظات جرى التصويت برفع الأيدي بأغلبية ساحقة. «الميثاق» تنشر نص التقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم والذي اشتمل على الآتي:

لجنة تشكيل الأقاليم ستقدم تقريرها إلى لجنة صياغة الدستور



أمانة العاصمة مدينة اتحادية لا تخضع لأي سلطة إقليم

«الميثاق» تنشر نص التقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم

مخرجات عمل اللجنة:

أولاً: تحديد عدد الأقاليم :

ثانياً: تحديد الولايات (المحافظات) التابعة لكل إقليم وتسمية الإقليم وتحديد عاصمته. اعتمدت اللجنة على المعايير الآتية:

- القدرة الاقتصادية وإمكانية تحقيق كل إقليم للاستقرار الاقتصادي.
- الترابط الجغرافي.
- العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية.
- وبناءً على هذه المعايير وبتوافق معظم أعضاء اللجنة تم التوصل للتحديد المبين في الجدول أدناه:

بناءً على مجموعة المعطيات والروى السياسية التي تم نقاشها وبعمق خلال فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتحقيقاً للمبادئ التي أقر اليمينيون الاعتماد عليها لإنشاء الدولة الاتحادية التي تهدف لضمان الشراكة العادلة في الثروة والسلطة وللحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين والتأكيد على وحدة وأمن واستقرار اليمن فقد توافق معظم أعضاء اللجنة على اعتماد خيار الستة الأقاليم بحيث يكون هناك إقليمان في الجنوب وأربعة أقاليم في الشمال.

المبادئ :

وقد اعتمدت اللجنة على المبادئ التي تم التوافق عليها في وثائق وأدبيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وهي كالاتي:

- تمتع المواطنين اليمنيين بكافة الحقوق والواجبات بما يحق للمواطنة المتساوية.
- التنافس الإيجابي بين الأقاليم.
- التكامل الذي يضمن توظيف كفو لموارد كل إقليم والتكامل مع الأقاليم الأخرى.
- التجانس لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لتلبية احتياجات الشعب في حياة كريمة.
- يتمتع كل مستوى من مستويات الحكم في الدولة بصلاحيات تحدد في الدستور في إطار الدولة الاتحادية.

الاجتماع التالي الذي عقد في 2 فبراير 2014م وقد تم عقد أربعة اجتماعات رسمية برئاسة رئيس الجمهورية / رئيس اللجنة. بالإضافة لعقد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع عدد من ممثلي المكونات السياسية والاجتماعية.

كما استضافت اللجنة عدداً من الخبراء المحليين في عدة جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية ذات علاقة بتكوين الأقاليم الاتحادية على أسس التكامل والاستقرار الاقتصادي.

وتم استعراض تجارب العديد من دول العالم الاتحادية وأبرز نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها في مجال توزيع عائدات الثروة والسلطة.

ونظراً للأهمية الخاصة لمدينتي أمانة العاصمة صنعاء وعدن فقد تم تقديم عرضين خصصا لإعطاء رؤية عامة حول وضع هاتين المدينتين لتمكينهما من لعب الدور المتوقع منهما كركيزتين أساسيتين في الدولة الاتحادية.. وبناءً على تلك المعطيات العلمية للوضع الاقتصادي وتحليل الواقع السياسي والجغرافي والاجتماعي والثقافي لليمن تم التوافق على المخرجات المبينة في سياق هذا التقرير.

بناءً على القرار الجمهوري رقم «2» لسنة 2014م بشأن تشكيل لجنة تحديد الأقاليم والذي حدد مهامها بالقيام بدراسة وإقرار خيار ستة أقاليم - أربعة في الشمال وأثنان في الجنوب وخيار إقليمين وأي خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق ويكون قرارها نافذاً، كما وتقوم اللجنة بتحديد عدد الأقاليم والولايات (المحافظات) التي سيتشكل منها كل إقليم مع مراعاة الواقع الحالي والتجاور الجغرافي وعوامل التاريخ والثقافة.

وحدد القرار أنه وبنهاية المهمة تقدم اللجنة تقريرها النهائي إلى لجنة صياغة الدستور وتحدد فيه عدد الأقاليم والولايات (المحافظات) التي يتكون منها كل إقليم، ليتم النص عليها في الدستور.

وقد بدأت اللجنة أولى اجتماعاتها بتاريخ 29 يناير 2014م وبرئاسة الأخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- رئيس اللجنة- حيث أكد على ضرورة تحلي كافة أعضاء اللجنة بمعايير الحياد وإعلاء المصلحة الوطنية على كل اعتبار.

وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة فنية تعد مقترح آلية عمل للجنة وتم مناقشته وإقراره في

الأقاليم

الرابع: إقليم الجند

الولايات (المحافظات): تعز- اب

اسم الإقليم: الجند

عاصمة الإقليم: مدينة تعز

الخامس: إقليم أزال

الولايات (المحافظات): صعدة

- عمران- صنعاء- ذمار

اسم الإقليم: أزال

عاصمة الإقليم: صنعاء

السادس: إقليم تهامة

الولايات (المحافظات): الحديدة-

ريمة- المحويت- حجة

اسم الإقليم: تهامة

عاصمة الإقليم: مدينة الحديدة

الأول: إقليم حضرموت

الولايات (المحافظات): المهرة-

حضرموت - شبوة - سقطرى -

اسم الإقليم: حضرموت

عاصمة الإقليم: مدينة المكلا

الثاني: إقليم سبأ

الولايات (المحافظات): الجوف

- مارب - البيضاء،

اسم الإقليم: سبأ

عاصمة الإقليم: مدينة مارب

الثالث: إقليم عدن

الولايات (المحافظات): عدن-

ابين - لحج - الضالع

اسم الإقليم: عدن

عاصمة الإقليم: مدينة عدن

واتفق على أن تكون كل من:

- 1- أمانة العاصمة صنعاء: مدينة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم ويتم وضع ترتيبات خاصة بها في الدستور لضمان حياديتها واستقلاليتها.
- 2- مدينة عدن: مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور الاتحادي.

أسماء أعضاء لجنة تحديد الأقاليم

19- مقبل ناصر لكرش
20- عوض محمد بن الوزير العولقي
21- احمد محمد القردي
22- د. احمد عوض بن مبارك - مقرر اللجنة

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية- رئيس اللجنة

10- د.أفراح عبد العزيز الزوبه
11- خالد أبو بكر باراس
12- عبد القادر علي هلال
13- محمد علي أبو لحوم
14- د. معين عبد الملك سعيد
15- أحمد أبو بكر بازعة
16- ياسر احمد سالم العواضي
17- سعيد سالم باحقيقية.
18- د.العزي هبة الله علي شريم

1- د.عبدالكريم علي الإرياني
2- محمد محمد قحطان
3- أبو بكر عبد الرزاق ياديب
4- سلطان حزام العتواني
5- ياسين عمر مكاي
6- صالح أحمد هبرة
7- غالب عبد الله مطلق الضالعي
8- د.عبدالله سالم لمس
9- نادية عبد العزيز السقاف

ثالثاً: أحكام عامة

إقليم يجب ضمان تطبيق مبدأ التدوير في هيئة رئاسة المجلس التشريعي، كما يجب ضمان التمثيل العادل لكل ولاية في البرلمان الاتحادي.

5- لضمان الشراكة الحقيقية في السلطة التنفيذية لكل إقليم يجب ضمان عدم سيطرة ولاية بعينها على التشكيل الحكومي في الإقليم.

6- لضمان التوزيع العادل لعائدات الثروة بصاغ بالتشاور مع الأقاليم والولايات معايير ومعادلة لتوزيع عائدات الموارد الطبيعية وغير الطبيعية بطريقة شفافة وعادلة لجميع أبناء الشعب مع مراعاة حاجات الولايات والأقاليم المنتجة بشكل

1- تُشكل الحدود الحالية للمحافظات "الولايات" المنصوصة في كل إقليم إجمالي حدود الإقليم.

2- يجب أن يتضمن قانون الأقاليم إمكانية مراجعة الحدود الداخلية الحالية المكونة لكل إقليم وتوزيعه الإداري وفقاً لضوابط محددة بعد دورة انتخابية أو أكثر وينظم بقانون تصدره السلطة التشريعية لكل إقليم.

3- يجب أن يحدد قانون الأقاليم أن حدود الأقاليم يمكن مراجعتها بعد دورة انتخابية أو أكثر وينظم ذلك بقانون.

4- لضمان الشراكة الحقيقية في السلطة التشريعية لكل